



## الخبراء القضائيون يحتجون على ترهيبهم بالشكايات الكيدية

استنكر المجلس الوطني لخبراء العدل سلسلة الشكايات الكيدية التي تقدم ضد جل الخبراء الممارسين على الصعيد الوطني معتبرا ذلك تبخيسا لهذه المهنة التي تظل دون حماية قانونية، ما يدفع عدة أطراف إلى التطاول عليهم وجرهم إلى القضاء سعيا لمضايقتهم وتضييع جهودهم ووقتهم نظرا لأن الغالبية الساحقة لهذه الشكايات تحفظ لدى النيابة العامة لانعدام الإثبات.

وتأسف إدريس رواج، رئيس المجلس الوطني لخبراء العدل، في تصريح " للمساء " على غياب الحماية القانونية للخبراء اسوة بباقي المهنيين العاملين بالمجال القضائي، حيث يفرض عليهم القانون 45.00 المنظم لعملهم مجموعة كبيرة من الواجبات مقابل حق وحيد يتمثل في معاقبة منتحل صفة الخبير القضائي. وهو ما يجعلهم الحلقة الأضعف في منظومة العدالة ويدفع الأطراف المتقاضية المتضررة من تقاريرهم إلى اللجوء إلى النيابة العامة لاتهامهم بتهم ثقيلة مثل التزوير والرشوة.

وأورد المصدر ذاته كمثال على ذلك ما أقدمت عليه شركة "أمانديس" المكلفة بتدبير قطاع الماء والكهرباء وتطهير السائل بطنجة حيث رُفعت شكايات ضد خبراء محلفين اتهمتهم فيها بالكذب على المحكمة والتزوير لمجرد أنهم أنجزوا تقارير بطلب من المحكمة لم تصب في صالحها في نزاعها القضائي مع خواص.

ويتعلق الأمر بملف قضائي يروج حاليا بمحكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بعد أن مر بالمحكمة الابتدائية بطنجة ثم المحكمة الإدارية بالرباط حيث حكم على الشركة الفرنسية في المحكمتين بأدائها تعويضا ماليا مقابل اعتدائها المادي على أراضي الغير واستغلالها لسنوات طويلة دون اللجوء إلى مسطرة نزع الملكية.

واستندت أحكام القضاء في المحكمتين على تقارير خبراء قضائيين جاءت مغايرة لرغبات الشركة.

## الخبراء القضائيون يحتجون على ترهيبهم بالشكايات الكيدية

أيوب الحسوني

استنكر المجلس الوطني لخبراء العدل سلسلة الشكايات الكيدية التي تقدم ضد جل الخبراء الممارسين على الصعيد الوطني. معتبرا ذلك تبخيسا لهذه المهنة التي تظل دون حماية قانونية، ما يدفع عدة أطراف إلى التطاول عليهم وجرهم إلى القضاء سعيا لمضايقتهم وتضييع جهودهم ووقتهم نظرا لأن الغالبية الساحقة لهذه الشكايات تحفظ لدى النيابة العامة لانعدام الإثبات.

وتأسف إدريس رواج، رئيس المجلس الوطني لخبراء العدل، في تصريح " للمساء " على غياب الحماية القانونية للخبراء اسوة بباقي المهنيين العاملين بالمجال القضائي، حيث يفرض عليهم القانون 45.00 المنظم لعملهم مجموعة كبيرة من الواجبات مقابل حق وحيد يتمثل في معاقبة منتحل صفة الخبير القضائي. وهو ما يجعلهم الحلقة الأضعف في منظومة العدالة ويدفع الأطراف المتقاضية المتضررة من تقاريرهم إلى اللجوء إلى النيابة العامة لاتهامهم بتهم ثقيلة مثل التزوير والرشوة.

وأورد المصدر ذاته كمثال على ذلك ما أقدمت عليه شركة "أمانديس" المكلفة بتدبير قطاع الماء والكهرباء وتطهير السائل بطنجة حيث رُفعت شكايات ضد خبراء محلفين اتهمتهم فيها بالكذب على المحكمة والتزوير لمجرد أنهم أنجزوا تقارير بطلب من المحكمة لم تصب في صالحها في نزاعها القضائي مع خواص.

ويتعلق الأمر بملف قضائي يروج حاليا بمحكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بعد أن مر بالمحكمة الابتدائية بطنجة ثم المحكمة الإدارية بالرباط حيث حكم على الشركة الفرنسية في المحكمتين بأدائها تعويضا ماليا مقابل اعتدائها المادي على أراضي الغير واستغلالها لسنوات طويلة دون اللجوء إلى مسطرة نزع الملكية.

واستندت أحكام القضاء في المحكمتين على تقارير خبراء قضائيين جاءت مغايرة لرغبات الشركة.

وفي سياق ذي صلة كشفت مصادر عليمة ل " المساء " أن دفاع الشركة يتعامل مع الخبراء القضائيين بانتقائية غريبة، لدرجة جعله يبعث بمراسلة إلى رؤساء المحاكم بجهة الشمال أخطروهم فيها بعدم قبوله للخبراء القضائيين العاملين بمدينة طنجة وتطوان في موقف استباقي يقضي هذه الفئة دون تقديم مبررات.

واستغرب رئيس المجلس الوطني لخبراء العدل بالمغرب موقف الشركة المذكورة ومثلتها التي تنتفض ضد الخبراء القضائيين رغم أن رأيهم يبقى اقتراحيا واستثناسيا لهيئة المحكمة ولا يتسم بالإلزام. حيث يتوفر القضاء على آليات أخرى للتأكد من صحة الخبرات المنجزة، مثل انتداب خبرة مضادة أو تنظيم جلسات البحث في حال اختلاف الخبرات أو طلب خبرة ثنائية أو ثلاثية.

ونقل إدريس رواج عبر " المساء " الاستياء العارم لمجموع الخبراء القضائيين المغاربة الذين يبلغ عددهم 3600 خبير يجدون أنفسهم عرضة للمضايقات والتشهير والتخوين من جهة المتقاضين الخاسرين لقضاياهم نتيجة تقاريرهم التي أنجزوها بشكل روتيني في إطار عملهم المعتاد، حيث لا يوجد من بينهم واحد لم ترفع ضده شكاية من هذا النوع. مطالبا وزير العدل بتحمل مسؤولياته وإخراج قانون يحمي الخبراء من التعسف.